

The Impact of Populist Political Discourse on Democratic Values in European Union Countries: Italy as a Case Study

Zahraa Mouse Jaber * 

Hadeel Ibrahim Mohammad  **

Receipt date: 25/2/2025

Accepted date: 1/6/2025

Publication date: 1/12/2025

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi70.827>



Copyrights: © 2025 by the authors.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC BY) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study aims to examine the impact of populist political discourse on democratic values in European Union countries, with Italy as a focused case study. It proceeds from the hypothesis that populist discourses vary between trends that support democracy—through direct democracy and popular sovereignty—and those that undermine it by rejecting pluralism and elites. The research attributes the rise of populist parties to intertwined economic factors, notably globalization and its related crises. Methodologically, it combines a historical approach to trace the development of political populism and its ties to democratic systems, a descriptive-analytical method to explore the content and implications of populist discourse in Italy, and a case study approach centering on Italy. The findings highlight deep political and social shifts in Italy, marked by increased polarization and declining trust in traditional institutions, leading to an erosion of democratic values and a reduction of politics to a binary of elites versus the people, thereby weakening intermediary institutions like parties, parliaments, and the judiciary.

Keywords: Political Discourse, Populism, European Union, Italy, Democratic Values.

* Asst.Inst./ University of Baghdad/ College of Agricultural Engineering.

 Zahraa.m@coagri.uobaghdad.edu.iq

** Inst.Dr./ University of Kirkuk/ College of Law and Political Science.

 hadeelbrahim@uokirkuk.edu.iq

Corresponding author: Zahraa Mouse Jaber; email: Zahraa.m@coagri.uobaghdad.edu.iq

إثر الخطاب السياسي الشعبوي في القيم الديمقراطية في دول الاتحاد الأوروبي: إيطاليا دراسة حالة

هديل إبراهيم محمد**

زهراء موسى جابر*

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الخطاب السياسي الشعبوي في القيم الديمقراطية في دول الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على إيطاليا بوصفها دراسة حالة. وينطلق من فرضية مفادها أن الخطابات الشعبوية تتباين بين اتجاهات تدعم الديمقراطية من خلال الدعوة إلى الديمقراطية المباشرة والسيادة الشعبية، واتجاهات أخرى تقوضها برفضها التعددية والنخب. ويعزو البحث صعود الأحزاب الشعبوية إلى عوامل اقتصادية متشابكة، لا سيما العولمة وما ارتبط بها من أزمات متعددة.

منهجياً، يجمع البحث بين المدخل التاريخي لتتبع تطور الشعبوية السياسية وصلتها بالأنظمة الديمقراطية، والمنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف مضمون الخطاب الشعبوي في إيطاليا وآثاره، فضلاً عن منهج دراسة الحالة بالتركيز على إيطاليا. وقد أظهرت نتائج البحث وجود تحولات عميقة في البنية السياسية والاجتماعية الإيطالية، تجلت في زيادة الاستقطاب السياسي وتراجع الثقة بالمؤسسات التقليدية، ما أسهم في تآكل القيم الديمقراطية واختزال المشهد السياسي في ثنائية «النخبة مقابل الشعب»، الأمر الذي أضعف أدوار المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والبرلمان والقضاء.

الكلمات المفتاحية: الخطاب السياسي، الشعبوية، الاتحاد الأوروبي، إيطاليا، القيم الديمقراطية.

* مدرس مساعد/ جامعة بغداد/ كلية العلوم الهندسة الزراعية.

** مدرس دكتور/ جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية.

المقدمة:

تهيمن الشعبوية على العديد من دول الاتحاد الأوروبي، لاسيما من عام 2015 إلى عام 2023 والتي شهدت انتخاب حكومات يمينية متشددة في بولندا والمجر والنمسا وإيطاليا مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ويرتبط صعود وهبوط الأحزاب الشعبوية بالطبيعة الملائمة للسياق المحلي للقضايا التي تركز عليها، إذ يُعزى صعود (جورجيا ميلوني) إلى السلطة في إيطاليا إلى الإفادة من معارضتها للحكومة التكنوقراطية السابقة بقيادة (ماريو دراغي)، وميل الإيطاليين إلى التصويت ضد المؤسسات، فقد استطاعت بخطابها الشعبوي المستند إلى سرديات كلاسيكية في قاموس اليمين: «الإيطاليون أولاً» الذي يعني في جوهره إيطاليا للإيطاليين، واستدعاء خليط القيم اليمينية المحافظة، وادّعاء استنزاف الأجانب قدرات البلد، أن تغري شرائح واسعة، وجدت نفسها مهمّشة أو غائبة عن التأثير طيلة السنوات الماضية. وعلى مستوى عام وجدت الظاهرة الشعبوية اليمينية في إيطاليا الراهنة مناخا ملائما للتطور، جراء الامتناع الاجتماعي السائد في السنوات الأخيرة، وكذلك جراء تداعيات الأزمة المفاقمة: غلاء المعيشة، تقلص الدعم الحكومي، تراجع سوق العمل، وتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين المتوافدين على إيطاليا، في ظل غياب سياسة أوروبية جامعة تجاه هذا الملف الذي تكاد تواجهه إيطاليا منفردة. وقد أثار ظهور عدد من الأحزاب السياسية في المشهد السياسي الإيطالي جدلاً حول الأيديولوجيات الأساسية لهذه الأحزاب؛ إذ تؤكد المراجعات والنتائج أن أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف في إيطاليا تستند إلى مزيج من القومية والسيادة والسلطوية والشك الأوروبي، ويتضح أن أيديولوجية هذه الأحزاب والتيارات الشعبوية تحولت إلى مواقف يمينية متطرفة في العقد الأخير، ويُفسّر هذا التحول في ضوء عدم الاستقرار الذي يؤثر في النظام الحزبي الإيطالي وأزمات الاتحاد الأوروبي المتكررة عبر العقد الماضي، إذ نمت المشاعر السياسية اليمينية المتطرفة في إيطاليا؛ بسبب ضعف الاقتصاد ووصول اللاجئين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تستفيد الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة من هذه القضايا من أجل جذب المؤيدين، تكمن أهمية البحث في بيان الخطاب الشعبوي وقدرته للتأثير

في المسار الديمقراطي في دول الاتحاد الأوروبي ولاسيما في إيطاليا، أذ ساعد تأثير التيارات الشعبوية في الرأي العام والحصول على تأييد الناخبين في الانتخابات التشريعية والفوز فيها ومن ثم تشكيل الحكومة، الذي قد ينسحب إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي بعد انكفاءها لعقود.

تبرز إشكالية البحث حول مدى تأثير الخطاب الشعبوي في استقرار الديمقراطية في إيطاليا، وهل يمثل تهديداً لها أم أداة لإعادة تشكيلها؟

يمكن معالجة هذه الإشكالية عبر فرضية مؤداها؛ إن صعود الخطاب الشعبوي في إيطاليا من الممكن أن يكون له دلالات وآثار في القيم الديمقراطية، مما قد يعمل على تآكل المؤسسات الديمقراطية وتراجع ثقة المواطنين بالنظام السياسي.

المنهجية:

استندت منهجية الدراسة على المدخل التاريخي لفهم تطور الشعبوية السياسية في أوروبا عموماً وإيطاليا خصوصاً، وعلاقتها بالنظام الديمقراطي؛ والمنهج الوصفي التحليلي لرصد الخطاب الشعبوي في إيطاليا وتحليل مضمونه وتأثيره في القيم الديمقراطية؛ فضلاً عن منهج دراسة الحالة بالتركيز على دراسة الخطاب الشعبوي في إيطاليا.

أولاً: ماهية الخطاب الشعبوي

شهد الخطاب السياسي في العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً للظاهرة الشعبوية، التي باتت تؤثر بشكل جوهري في النظم الديمقراطية في أنحاء العالم المختلفة.

1. البعد التاريخي للشعبوية

ظهرت الشعبوية في مُدد تاريخية مختلفة، إذ تتأثر النشأة المفاهيمية لـ الشعبوية بشدة باستعمال دراسات لحالات تاريخية محددة كانت بمثابة المرجع لتشخيص الشعبوية (Skenderovic 2017, 45). فقد استعملت كلمة الشعبوية لأول مرة في القرن التاسع عشر، لوصف حركات سياسية محددة، إذ نشأت في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر حركة سياسية تحمل اسم الشعبوية لفظاً ومعنى، وهي الحركة الشعبوية الروسية نارودنك؛ فهي حركة لطلاب ومتقنين ثوريين نظروا نظرة مثالية إلى الفلاحين الريفيين، ورأوا أنه

لابد عليهم أن يكونوا أساس الثورة القادمة للإطاحة بالحكم القيصري. وفي إطار التطور التاريخي للشعبوية، نشأت حركة سياسية أخرى تحمل الفكر الشعبوي، هي الحركة الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن التاسع عشر، التي تحولت فيما بعد إلى حزب سياسي يُدعى حزب الشعب، وتشكلت تلك الشعبوية لمعارضة إلغاء الفضة كعملة، وناصرت صعود الشكوك الشعبوية حول السكك الحديدية والمصارف (Kyle and Gultchin 2018, 5-6).

ظهرت الشعبوية المعاصرة في المدة بين الحربين العالميتين في أوروبا، إذ كانت الهزيمة سبباً مؤثراً إلى حد كبير في عودة أصداءها؛ ففي فرنسا كانت الظاهرة الشعبوية واضحة عبر ما عرف بالبولانجية حينه أما في ألمانيا فقد أشتت شعرب الشعب الألماني الهزيمة وذلكها، ولم يكن يرى في جمهورية فايمار أداة لتعبئة تعويضية، ويُماثلها في ذلك الشعب الإيطالي الذي عُد أنه حُرِم من ثمار النصر الذي تحقق له، فبات يشعُر بضربٍ من التحدي الهائل إزاء مؤسساته، ويُبدي إزاءها حذراً ما لبث أن أخذ يُغذي الشعبوية الموسولينية، ثم جاءت أزمة الكساد لتُكمل ما بدأ وتشجع الحركات ذات الاستلهاام الشعبوي في أوروبا القارية كُلها (بادي و دومينيك 2019، 14؛ Weyland 2017, 68).

أما في مدة الحرب الباردة فقد أدّت إلى الحدّ من الحركات الشعبويّة في أوروبا؛ إلا إنها عرفت انتشاراً في كثير من بلدان العالم النامي التي عرفت بالمدّ القومي، والوطني الذي صاحب الحركات التحررية. إلا أن الحركات الشعبويّة في بلدان العالم النامي التي تحرّرت من الاستعمار تختلف عن الحركات الشعبويّة في البلدان الأوروبية المنتشرة في الوقت الحالي، علماً أن بعض سمات الشعبويّة قد طبعت الحركات الشعبويّة في البلدان النامية، ولاسيما من جهة مناهضة النخب، والديمقراطيّة التمثيلية في صورتها الليبراليّة، وتقديسها لبعض الزعماء كما هو الحال في بعض البلدان العربية (مصر، العراق، سورية، ليبيا، الجزائر)؛ كما أن الحرب الباردة لم تمنع الولايات المتحدة الأمريكيّة من معرفة حركة شعبويّة متمثلة في الحركة المكارتية، وكذلك الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية (اليزي 2018، 18). وقد عاودت الشعبوية اليمينية الجديدة للظهور في السبعينيات، وحشدت

قواها ضد السياسة التقليدية التي تُصوّر على أنها تخدم مصالح ذاتية، وتتجاهل الرغبات الحقيقية للناس، ويمكن عادةً العثور على قضايا مثل الهجرة والضرائب والجريمة والقومية في صميمها (Weyland 2017, 69).

ومما سبق يمكننا أن نستخلص من هذه التجربة التاريخية المختصرة للشعبوية - من حيث هي ممارسة خطابية - ثلاثة أنواع من الشعبويات: أولها: الشعبوية الزراعية أو الفلاحية، التي تقوم على نوع من التصوير المثالي للشعب، ومناهضة الرأسمالية، اذ كانت تقوّض التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد الموروثة، وتمثل نظاماً سياسياً وإيديولوجياً يتناسب مع السياسات أو الإيديولوجيات الكبرى ك: (الاشتراكية، والقومية / الوطنية، والليبرالية). وثانيها: الشعبويات الوطنية التي انتشرت بين الحربين العالميتين، والناجمة عن وطأة الهزيمة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى، والأزمة الاقتصادية العالمية الحادة، وهناك النوع الثالث الذي يمثّل الشكل الجديد من الشعبوية المنتشر حالياً في أوروبا بشكل خاص، ويتميّز بتوجهه المناهض للنخب، والعولمة، والمهاجرين، مع مواقف عنصرية مكشوفة (اليزي 2018، 13؛ العنزي 2021، 176).

وعليه؛ تشير الشعبوية إلى أيديولوجية تعد المجتمع مقسوماً على مجموعتين متجانستين ومتعاديتين، الشعب النقي مقابل النخبة الفاسدة، التي تجادل بأن السياسة لابد أن تكون تعبيراً عن الإرادة العامة للشعب، والأهم من هذا أن المعارضة بين "الشعب" و"النخبة" في الشعبوية ليست ماذا لأنّ الجماعتين لديهما مواقف اجتماعية واقتصادية مختلفة كما في الاشتراكية، ولكن لأنّ لهما وضعاً أخلاقياً مختلفاً؛ فمن المفترض أن يكون الشعب نقياً وأصيلاً، في حين أن النخبة ليست كذلك. وتشكل هذه الأيديولوجيات المحتوى المحدد للشعب والنخبة (Molloy 2018, 12).

2. مفهوم الخطاب الشعبوي:

في اللغة كلمة "شعوبي" اسم مفرد منسوب إلى شعوبية، وهو من يحطّ من قدر العرب لاعتناقه مذهب الشعبوية، يقال: كان أبو نواس شاعراً شعوبياً، والشعبوية: اسم مؤنث منسوب إلى شعوب: على غير قياس "عمل على إنهاء الأوضاع الشعبوية في العراق"،

ومصطلح (الشعبوية): مصدر صناعي من شعوب: نزعة ظهرت في العصر العباسي تتكرر تفضيل العرب على غيرهم، وتحاول الحطّ منهم، وتفضّل عليهم العجم (عمر 2008، 1204). فقد ورد في لسان العرب أنّ: "الشعوب غلبت بلفظ الجمع، على جيل العجم، حتى قيل لمحتقر أمر العرب شعوبيّ، وأضافوا إلى الجمع لغلبته على الجيل الواحد، كقولهم أنصاري، والشعوبي؛ هو الذي يصفّر شأن العرب ولا يرى لهم فضلا على غيرهم (ابن منظور 2003، 403)، وورد في البيان والتبيين للجاحظ مصطلح الشعبوية، في قوله: "إنك متى أخذت بيد الشعبي فأدخلته بلاد الأعراب الخالص، ومعدن الفصاحة التامة، ووقفته على شاعر مقلق، أو خطيب مضقع، علم أن الذي قلت هو الحق ... فهذا فرق ما بيننا وبينهم. فتقهم عني فهمك الله ... ثم اعلم أنك لم تر قوماً أشقى من هؤلاء الشعبوية، ولا أعدى على دينه، ولا أشد استهلاكاً لعرضه ولا أطول نصبا، ولا أقل غنما من هذه النخلة" (الجاحظ 1998، 29-30). أما في الاصطلاح، فتعرف الشعبوية على أنها المجموعات السياسية والأفراد الذين يوجهون النداءات للشعب ثم يتعارضون هؤلاء مع النخبة (McDonnell and Cabrera 2019, 487)، ونظر مولر إلى أن الشعبوية هي الأداة التي يُنتج فيها القادة والأحزاب خطاباً دفاعياً عن (الشعب)، إزاء (تهديدات) إرادته أو استقلاله، مثلاً من (النخب الفاسدة) و(المهاجرين) و (الأقليات)، فضلاً عن ذلك، يسعى القادة والأحزاب جاهدين لاستعمال الشعبوية من أجل التمثيل الحصري لـ (الشعب) كقيمة عليا؛ أي أنه لا يمكن أن تكون هناك شعبوية في الخطاب والممارسة السياسية دون أن يتحدث شخص باسم الشعب ككل (Muller 2016, 19). وعرفت موسوعة عبد الوهاب الكيالي: بأنها تيار سياسي مثالي يعد الرجوع إلى الشعب والاعتماد الكامل على عفويته واندفاعه الثوري أساس العمل السياسي الناجح، ووسيلة فعالة لتغيير المجتمع، ودفعه باتجاه الثورة الكاملة، وتتمايز الشعبوية من هذا المفهوم عن الشعبية التي تعني الأيمان بالشعب والثقة به والاعتماد عليه، وعدّه مصدر السلطة وحامي السيادة (الكيالي، 1979، 481).

كما عرفت الشعبوية بأنها أيديولوجية تحرض شعباً فاضلاً ومتجانساً ضد مجموعة من النخب وآخرين خطرين يوصفون بأنهم يحرمون أو يحاولون حرمان شعب ذي سيادة من حقوقه وقيمه وازدهاره وهويته وصوته (De la Torre 2017, 195). في حين يرى باحث آخر أن الشعبوية هي "عقيدة، أو أسلوب، أو استراتيجية سياسية، أو حيلة تسويقية، أو مزيج ما مما تقدم (Kazin 2016, 26)، ومن ناحية أخرى، عرفت الشعبوية بأنها "أيديولوجية تعد المجتمع منقسماً في نهاية المطاف على مجموعتين متجانستين ومتعاديتين، (الشعب النقي) مقابل (النخبة الفاسدة)، وتذهب إلى أن السياسة ينبغي أن تكون تعبيراً عن الإرادة العامة للشعب (Mudde 2004, 543). ومن غير الواضح ما إذا كان الخطاب الشعبوي مجرد خطاب، أم أنه استراتيجية للتعبئة السياسية والثقافية والاقتصادية، أم هو شيء يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، بحيث يجعل الشعبوية ظاهرة أكثر دواما، كشكل من أشكال الأيديولوجية السياسية أو القومية، كما تشير الشعبوية إلى الديماغوجية، إذ يوجه القائد السياسي خطابه إلى الجماهير العادية، الذي ينطوي على حلول لمشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، يسهل فهمها، ولكن يصعب تطبيقها، فيروج لمعلومات مغلوطة وغير دقيقة على أنها حقائق ثابتة متعمداً خداع الجماهير للإبقاء على تأييدهم له، ويتسم الخطاب الشعبوي بالتركيز على الأبعاد العاطفية، وحالة الاستقطاب والانقسام في الدولة، كما أنه يقوم على التبسيط الشديد للقضايا، وطرح وعود كاذبة من الصعوبة بمكان تحقيقها؛ وعادة ما تظهر الشعبوية في المجتمعات بعد الأزمات الكبرى، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية، إذ تُعد الانكسارات مُحفزاً لإنتاج الشعبوية (باهي 2017، 211).

3. أنواع الخطاب الشعبوي:

على الرغم من التصنيف الكلاسيكي للشعبوية على أساس توجهها اليساري أو اليميني أو الوسط، فضلاً عن تأكيد بعض الباحثين على أنها ليست أيديولوجية أو نظرية، وإنما مجرد خطابة أو أسلوب تعبوي تحشدي لمناهضة وضع أو أزمة معينة، لذا جرى تقسيم

أنواع الخطاب الشعبي في هذه الدراسة على أساس السلوك الذي تم اعتماده للتحشيد؛ وعلى النحو الآتي (ابن السعدي 2019، 142-148؛ بشارة 2019، 8-9؛ حمود 2021، 132):

أ. الخطاب الشعبي التأسيسي: يستند هذا النوع من الخطاب الشعبي إلى نظرية أو أيديولوجية معينة تستند إلى مفهوم الشعب، كما تعتمد على تجارب شعبية سابقة في تحديد أيديولوجيتها.

ب. الخطاب الشعبي النقدي: يبني هذا النوع من الخطاب على النقد والقدح والاستخفاف؛ لكون الشعبية مناهضة للنخب المختلفة سواء أكانت السياسية ام العلمية ام الثقافية.

ج. الخطاب الشعبي العفوي: يقوم على مزاج سياسي غاضب لجمهور كفقد الثقة بالنظام والأحزاب السياسية القائمة والنخب الحاكمة، كما يوظف بوصفه استراتيجية سياسية في مخاطبة هذا المزاج هادفةً إلى إحداث تغيير سياسي عبر الوصول إلى الحكم. ويتحول هذا الخطاب إلى أيديولوجيا في الحالات المتطرفة.

د. الخطاب الشعبي العاطفي: يقدم حملةً الخطاب أنفسهم بوصفهم الممثلين "الحقيقيين" للشعب، بعدما عدهم ممثلين زائفين للشعب أو أعداء له. وتأتي شعبية الخطاب على درجات؛ فلا يعتمد كل خطاب يرمي إلى تحقيق مقبولية شعبية المبالغة والكذب وشيطة الخصم. وغالبًا ما تخاطب حتى الأحزاب والقيادات السياسية غير الشعبية عاطفة الناس، وليس عقولهم فحسب، لاستثارة تعاطفٍ وتضامن أو خوفٍ ونفور.

ثانياً: اتجاهات الخطاب الشعبي في دول الاتحاد الأوروبي وعلاقته بالنظريات الديمقراطية

تعتبر الخطابات الشعبية في دول الاتحاد الأوروبي عن مجموعة من الظواهر السياسية والاجتماعية بعضها يؤيد الديمقراطية، وبعض الآخر يفند فكرة الديمقراطية عبر معاداة النخب والتعددية ورفض سياسات التنوع؛ وبهذا سنناقش الاتجاهات المؤيدة للخطاب الشعبي في دول الاتحاد الأوروبي والأخرى المعارضة له. "على النحو الآتي (عبد الرزاق 2019، 22):

1. الاتجاهات المؤيدة:

يشكل الاتجاه الشعبي في أوروبا نتاجاً لأزمة الديمقراطية وتراجع الثقة بالنخب السياسية المتنافسة في ظل تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة اسهمت بزيادة اللامبالاة السياسية، الذي يعود للشرح بين الدولة ودورها في تأمين التمثيل السياسي، ومطالب المواطن المعيشية غير المتحققة لتأتي الأحزاب الشعبية إعلاناً لمحاولة ردم تلك الهوة (خضير 2013، 34)، فاستغلت هذه الأحزاب قضايا متنوعة كالعولمة وآثارها وارتباطاتها بالأزمات الاقتصادية وقضايا الأمن والهجرة للدفاع عن المصالح الوطنية لاسيما في ظل شعورها بالقلق من آثار العولمة في الاقتصاد المحلي (الجميل 2009، 211) ، إذ لا يمكن الإغفال عن دور العولمة في زيادة الهجرة، فبفعل تزايد الأزمات والصراعات التي بدورها أدت إلى تقاوم أعداد اللاجئين في العالم، الذي عكس الصلة الوثيقة بين الهجرة والعمل، فأسهم ذلك في إثارة الأحزاب الشعبية جدلاً واسعاً تجاهها لاسيما أنها بدأت تروج لفكرة إن المهاجرين هم سبب الشرور في البلدان الأوروبية كما إنهم يمثلون تهديداً للهوية والأمن، فضلاً عن التركيز على ظاهرة تنامي الجماعات الإسلامية المتطرفة وأعمالها الإرهابية سواء في منطقة الشرق الأوسط ام أوروبا (الاشعل 2019، 18-20). أما من ناحية علاقة الخطاب الشعبي بالنظريات الديمقراطية، فتنتمس الأحزاب السياسية الشعبية بسمة التنظيم والمأسسة فهي منظمات تستقطب الأفراد وتشارك في الانتخابات وترسم السياسات العامة للحزب ويكون دور زعيمها مهماً في مأسسة الحزب عبر تحديد هدف الحزب والهوية (داود 2023، 245; خضير 2013، 30).

2. الاتجاهات المعارضة:

هناك العديد من الاتجاهات التي ترفض الخطاب الشعبي في دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ تسعى الأحزاب الشعبية عبر خطاباتها السياسية لتكوين أكبر عدد ممكن من الأفراد ضد النظم التقليدية، فتركز على إن النخب السياسية تعمل على تحقيق أهدافها فقط دون النظر إلى الشعب ومصالحه، فتدعو بعض هذه الأحزاب إلى تغيير راديكالي يمنح

المواطنين حق المشاركة في العملية السياسية؛ لأن هذه الأحزاب ترغب بخلق ديمقراطية تخدم الناس العادية، فهم يدافعون عن الديمقراطية الصحيحة وفقاً لمعتقداتهم (De la Torre 2021, 34)، كما يرى انصار هذا الاتجاه بأن الشعبوية أحد أشكال الاستبداد المعاصر، لذا فهم يرفضونها؛ لأنها توظف استراتيجيتها للتعبيء الشعبية عبر تسليط الضوء على عدم الرضا الشعبي تجاه السياسات العامة، وهذا النوع من الشعبوية يتسم بأنه متأهب للثورة دائماً على النظام القائم أو التحول المناهض للديمقراطية وإبدال سلطة (داود 2023، 242).

أما من ناحية علاقة الخطاب الشعبي بالنظريات الديمقراطية، أكد أغلب الباحثين على إن الشعبوية تشكل خطراً على الديمقراطي؛ لأنه يعدها انقلاباً سلبياً على الإجراءات والمُثل العليا للديمقراطية التمثيلية، إذ إنها تفتح باباً أمام الاستبداد لرفعها شعارات عدم الوثوق بالممثلين الشرعيين على الرغم من انتخابهم من قبل الشعب كما تزعم الشعبوية بأن مُمثلي الشعب يتصرفون ضد إرادة الشعب فضلاً عن عدها الأحزاب السياسية بأنها أحزاباً فاسدة (داود 2023، 243)، لذا يوصي هذا الاتجاه إلى الحشد ضد الأحزاب الشعبوية وإدراك مدى تهديدهم للمؤسسات والقيم الديمقراطية الغربية (الصادقي 2018، 84).

ثالثاً: أبعاد الخطاب الشعبي في دول الاتحاد الأوروبي وعلاقته بالنظريات الديمقراطية
يرتكز الخطاب الشعبي في دول الاتحاد الأوروبي على مجموعة من الأبعاد؛ هي:

1. البعد الثقافي والاجتماعي:

إن للأحزاب الشعبوية بعداً ثقافياً واجتماعياً ينطوي على مفردة الشعب عبر التأكيد على ماضي مشترك لا ينتمي إليه المهاجرون والأقليات العرقية، كما تؤكد في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتركز على سمة القومية الأيديولوجية التي ترى بأن الدول لا بد أن يسكنها حصرياً أعضاء المجموعة الأصلية (الأمة) وإن العناصر غير الأصلية (الأفراد أو الأفكار) تعد تهديداً أساسياً للدولة القومية المتجانسة ويشتمل البعد الوطني مزيجاً من القومية والكراهية للأجانب وهذه الرؤية تكاد تكون رؤية عنصرية نابعة

من النزعة القومية الإقصائية للأحزاب الشعبوية (المضحكي 2023، 12)، فترى هذه الأحزاب بأن تصورها الأمني مبني على العرق والهوية؛ فهم يرفضون فكرة الأجانب والمهاجرين، لذا جاءت خشتهم بترويع مجتمعاتهم بأن المهاجرين سيحلون محلهم في بلادهم، فيركز بعض الأحزاب الشعبوية الأوروبية في خطاباتهم على تقسيم العالم على نحن، وهم، ويشدد على السمات التي تميز بين نحن وهم (Yerly 2022, 9). فاحتكرت قضية الهجرة، وجعلتها الدعاية والدافع الرئيسي لها، فالشعبيون ضد المجتمع متعدد الثقافات كونه يهدد الهوية الأصلية للفرد، إذ تلقي هذه الأحزاب أصداءً واسعة لدى الشعب بغض النظر عن دقة ما تدعيه (خضير 2013، 28).

2. البعد الاقتصادي:

يتعلق البعد الاقتصادي بقضايا توزيع موارد الدولة، النقدية وغير النقدية، إذ تعمل الأحزاب الشعبوية على تسخير موارد الدولة من أجل التغلب على أنماط التمييز القائمة منذ مدد طويلة ضد الجماعات المهمشة داخل المجتمع كالتبقات المتوسطة والدنيا، فمثلاً عندما تكون هذه الأحزاب جزءاً من الحكومة فأنها تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للفئات الاجتماعية المهمشة عبر تقليل أشكال التمييز والإقصاء الممارسة ضد هذه الفئات عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي ترمي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل وتوافر الضمان الاجتماعي والصحي لهم، كما تبني سياسات اقتصادية ترمي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي للفئات الاجتماعية المهمشة داخل المجتمع عبر توفير فرص عمل لفئات المجتمع كافة وإعادة توزيع الدخل (عبد الرزاق 2019، 18-19). هناك من يرجع صعود الأحزاب الشعبوية في الاتحاد الأوروبي لأسباب اقتصادية منها فقدان الثقة في المؤسسات الوطنية من قبل قطاعات من المجتمع كالعاملين الذين فقدوا وظائفهم؛ بسبب التقدم التكنولوجي أو التجارة الدولية وهي إحدى الدوافع الرئيسة للعولمة التي بدورها دفعت ببعض الشركات الأوروبية بالبحث عن أماكن رخيصة في عوامل الإنتاج، نتيجة للمنافسة الدولية مما أدى إلى خسارة الآلاف من الوظائف في الموطن الأصلي للشركة (الاشعل 2019، 17)،. إذ تعارض الأحزاب الشعبوية العولمة لأنها

تسهم بشكل كبير في احداث تغيرات تشكل بدورها خطراً كبيراً على دول الاتحاد الأوروبي، إذ استعملت هذه الأحزاب التداعيات المترتبة على الأزمات الاقتصادية والمالية من أجل الترويج إلى سياسة تزعم دعم مصالح الشعب عبر الترويج للشعور بأنهم خسروا اقتصادياً مقارنة بالنخب الليبرالية المزعومة فضلاً عن ارتفاع نسب البطالة التي ارجعوها إلى ارتفاع نسب المهاجرين، إذ إن انعدام الأمن الاقتصادي يمكن أن يؤثر في المشاركة في الانتخابات والتصويت لحزب شعبي، لأنه يؤثر في ثقة الأفراد في الأحزاب السياسية (Council of European Union General secretariat 2021, 5).

3. البعد السياسي:

تستهدف الأحزاب الشعبوية في بعدها السياسي الحد من المهاجرين الذين يحصلون على الجنسية عبر زيادة القيود على الهجرة والمهاجرين كالدعوة إلى تشريع قوانين لحظر الجنسية المزدوجة وحرمان هذه الفئات الاجتماعية من الحصول على الحق في التصويت والمشاركة السياسية (عبد الرزاق 2019، 21)، كما تستغل الأحزاب الشعبوية انعدام ثقة المواطن في المنظومة السياسية من أجل السيطرة على الخصوم وقمعها ومن ثم توظيف أفكارها للتعبئة الشعبية، فقد تجلت ملامح محددات الخطاب الشعبي في بعده السياسي في اوروبا الوسطى والشرقية، في دولة المجر، إذ رفض حزب فيديز "Fidesz" بزعامة (فيكتور اوربان) قبول نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2002 بعد خسارته؛ في حين انه في الانتخابات البرلمانية لعام 2010 قد حقق نسبة 52% من الأصوات الشعبية فصرح بأن الأكثرية الشعبية فوضت سلطتها للحكومة التي تمثلها عبر ثورتها في صناديق الاقتراع، كما إن حكومته أطاحت بسليفتها نتيجة استفتاء شعبي في عام 2010 حالت دون بدء الاستفتاء لصالح المعارضة في حين نص قانون الاستفتاء على مشاركة 25% فقط من الناخبين لأدلاء بأصواتهم لتعدل حكومة فيكتور اوربان الشعبوية نص القانون ليتطلب ما لا يقل عن 50% للمشاركة بالتصويت، والا كان التصويت باطلاً؛ فضلاً عن ذلك قد قدم تعديل القانون الانتخابي مزايا غير مستحقة للحزب الشعبي الحاكم؛ نتيجة لذلك حصل على أغلبية الثلثين مرة أخرى في كل من انتخابات البرلمانية لعام 2014

بنسبة تصويت تصل إلى 45% وحصل على نسبة تصويت 49% في انتخابات 2018 أما في انتخابات عام 2022 فقد حصل حزبه على ما يقارب 53% من الأصوات (داود 2023، 244؛ السهلي 2022، 42).

وهكذا نرى ازدواجية الشعبوية تجاه التمثيل السياسي والاستفتاءات، فتهاجم قياداتها الحزبية المؤسسات الديمقراطية حينما تكون خارج حدود السلطة، وفي حال وصولها للسلطة تتشبث بها، وتحمي مؤسساتها الحكومية بشدة؛ أي أنها تعتلي الرموز الشعبوية السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، إلا إنها بمجرد وصول أولئك الأشخاص إلى الحكم غالباً ما يغيرون قواعد اللعبة السياسية من أجل الحفاظ على بقائهم في السلطة.

وعليه نرى على الرغم من نجاح الحركات الشعبوية في دول الاتحاد الأوروبي في زيادة دعمها وحجم مقبوليتها عبر حشد وتعبئة الجمهور بواسطة برامجها الحزبية والانتخابية التي مكنتها من زيادة رصيدها الانتخابي والفوز في الانتخابات المحلية أو التشريعية أو في البرلمان الأوروبي إلا أنها تضر بالديمقراطية الأوروبية تحت صورتها العامة الشعبية، إذ تظل أجندتها مناهضة للهجرة والقومية التي تشكل تهديداً حقيقياً لحقوق الإنسان.

رابعاً: أسباب نهوض التيارات الشعبوية في إيطاليا:

أسهمت مجموعة من الأسباب في إيطاليا إلى تنامي التيارات الشعبوية، مما أدى إلى تراجع الثقة بالمؤسسات التقليدية، ومهد الطريق لصعود خطاب سياسي يركز على معاداة النخب وإثارة المشاعر القومية. وأبرز هذه الأسباب هي:

1. الأزمة الاقتصادية: شهدت إيطاليا منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي

والعشرين أزمات اقتصادية عميقة أثرت بشكل مباشر في البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد. وبدأت هذه الأزمات مع الأزمة المالية العالمية في العام 2008، التي أدت إلى انكماش اقتصادي حاد وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي، مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة لاسيما فئة الشباب، مما أدت إلى تآكل الثقة في الأحزاب التقليدية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية، ومع تصاعد الدين العام وتزايد عجز الميزانية، اضطرت الحكومات الإيطالية إلى تبني سياسات تقشفية صارمة، مما زاد من معاناة المواطنين (Matteo

and Mariotti 2021, 375)؛ استغلت الحركات الشعبوية، كـ"حركة خمس نجوم" و"رابطة الشمال"، هذه الأوضاع لتقديم نفسها كبديل للأحزاب التقليدية، متبينة خطاباً ينتقد النخب السياسية، ويعزز من أهمية السيادة الوطنية على حساب التكامل الأوروبي (Matteo and Mariotti 2021, 377)، ففي ظل التدهور الاقتصادي عدت البطالة من العوامل الحاسمة في صعود الشعبوية في إيطاليا، فقد وصلت معدلات البطالة بين الشباب إلى أكثر من 40% في بعض الممدد، مما خلق شعوراً واسعاً بالإحباط، هذا الإحباط جعل من السهل على الحركات الشعبوية تقديم رسائل بسيطة وكاذبة تعكس مشاعر الغضب وتعد بحلول سريعة للمشكلات الاقتصادية؛ فالشعور بالإقصاء الاقتصادي والاجتماعي بين الشباب العاطلين عن العمل كان له تأثير مباشر في تعزيز التأييد للأحزاب الشعبوية، التي تبنت خطاباً يهاجم النظام الاقتصادي الحالي ويعد بإعادة توزيع الفرص (Vampa 2024, 78)، كما أدت السياسات الأوروبية، لاسيما تلك المتعلقة بقيود الميزانية والنقشف، دوراً مهماً في تفاقم الأزمة الاقتصادية في إيطاليا، إذ فرضت المفوضية الأوروبية شروطاً صارمة على الدول الأعضاء فيها، بما فيها إيطاليا، للحد من عجز الميزانية وتقليص الدين العام، إذ أثرت هذه السياسات في الإنفاق الحكومي والخدمات الاجتماعية بشكل سلبي، مما زاد من الضغوط الاقتصادية على المواطنين، فقد تبنت الحركات الشعبوية لغة تعكس الاستياء من الاتحاد الأوروبي، مُعدة أن السياسات الأوروبية المفروضة على إيطاليا، كقيود الميزانية والنقشف، هي السبب الرئيس وراء المشكلات الاقتصادية (Taggart 2003, 9). فالتدابير التقشفية التي فرضها الاتحاد الأوروبي أسهمت في تقليص القدرة الشرائية للمواطنين وتفاقم معدلات البطالة، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة في المؤسسات الأوروبية وصعود الخطاب الشعبوي المناهض للاتحاد، ومن ثم استطاعت هذه الحركات الشعبوية استغلال الأزمة الاقتصادية لتأطير خطابها حول فكرة استعادة السيادة الوطنية ومقاومة الهيمنة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي (Baccini and Sattler 2024, 10–13).

2. صراع القيادات التقليدية وصعود قيادات جديدة: أدى صراع القيادات التقليدية وصعود قيادات جديدة دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشهد السياسي في إيطاليا، مما أسهم بشكل مباشر في صعود الخطاب الشعبي وتحوله إلى ظاهرة سياسية مؤثرة. هذا التحول لم يكن مجرد نتيجة لصراعات داخلية بين الشخصيات السياسية، إنما انعكاساً لأزمة أعمق تتعلق بفقدان النخب التقليدية لقدرتها على الاستجابة لتحديات العصر الجديد وتلبية تطلعات المواطنين، فقد عطلت الحركات الشعبوية توازن القوى التقليدي بين اليسار واليمين، وتحديت هيمنة الأحزاب السياسية الرئيسية، فمع صعود الحركات الشعبوية، أصبح عدد الأحزاب السياسية أكثر من أي وقت مضى، وأصبح من الصعب أن يفوز أي حزب بالأغلبية في البرلمان (Albertazzi and McDonnell 2015, 88). فمُنذ تسعينيات القرن الماضي شهدت إيطاليا حالة من الجمود السياسي المرتبط بأزمة القيادة داخل الأحزاب التقليدية، الحزب الديمقراطي وحزب فورزا الإيطالية، إذ تآكلت الشرعية السياسية لهذه الأحزاب؛ نتيجة افتقارها لقيادات كاريزمية قادرة على تقديم رؤى جديدة، مما أدى إلى فقدان ثقة الجمهور تدريجياً. ويرجح بعض بأن ضعف القيادة التقليدية لم يكن مجرد مسألة شخصية تتعلق بعدم كفاية بعض القادة، وإنما كان انعكاساً لأزمة بنيوية أعمق في النظام الحزبي الإيطالي، إذ فقدت هذه الأحزاب قدرتها على التجديد والاستجابة لمتغيرات الواقع الاجتماعي والسياسي، وفي ظل هذا الفراغ القيادي، برزت شخصيات جديدة كماتيو سالفيني وببيي غريلو، اللذان جسداً أنموذج القائد الشعبي القادر على تجاوز الخطابات السياسية التقليدية واستقطاب قاعدة جماهيرية واسعة، فاستطاع سالفيني، بصفته زعيم حزب "رابطة الشمال" إعادة صياغة هوية حزبه من حركة إقليمية محدودة التأثير إلى قوة سياسية وطنية تتبنى خطاباً قومياً معادياً للهجرة ومعارضاً للاتحاد الأوروبي (Tarchi 2015, 256).

في حين استثمر ببيي غريلو، خلفيته الفنية ككوميدي معروف لخلق أسلوباً شعبياً جديداً يعتمد على السخرية اللاذعة والنقد المباشر للنظام السياسي القائم، فقد أسس حركة "خمس نجوم" التي قدمت نفسها كحركة احتجاجية ضد الفساد السياسي والبيروقراطية التقليدية،

واستقطبت ملايين الناخبين الذين فقدوا الثقة في الأحزاب القائمة (Bordignon and Ceccarini 2015, 432). كما أسهمت الثورة الرقمية في تعزيز مكانة القيادات الجديدة، إذ وفرت لهم وسائل جديدة للتواصل مع الجماهير خارج قنوات الإعلام التقليدية، فقد أتاح استعمال وسائل التواصل الاجتماعي كفيسبوك وتويتر لهم الوصول المباشر إلى الناخبين دون الحاجة للمرور عبر الوسائل الإعلامية التقليدية التي كانت تحت سيطرة النخب السياسية القديمة (Vaccari 2013, 174). وعليه أدى هذا الصراع بين القيادات التقليدية والجديدة إلى إعادة تشكيل الثقافة السياسية الإيطالية، إذ تراجعت أهمية الانقسامات الأيديولوجية التقليدية بين اليمين واليسار لصالح قضايا أكثر ارتباطاً بالهوية الوطنية، السيادة، والعدالة الاجتماعية، فأصبحت القيادة الشعبوية أداة تعبير عن الاستياء الشعبي من النخب السياسية والاقتصادية (Mudde 2019, 32).

3. فساد وسوء إدارة: أسهم الفساد وسوء الإدارة بشكل جوهري في تهيئة البيئة السياسية والاجتماعية لصعود الشعبوية في إيطاليا، إذ خلق الفساد، وسوء إدارة الموارد العامة أزمة في الثقة بين المواطنين والمؤسسات، مما مهد الطريق أمام الحركات الشعبوية إلى استغلال هذه الأزمات لخلق هوية سياسية جديدة، عبر استثمارها في القضايا المتعلقة بالفساد وسوء الإدارة. فنجحت الحركات الشعبوية في تقديم نفسها كبديل للنظام القائم، مما أسهم في إعادة تشكيل المشهد السياسي الإيطالي. فمُنذ التسعينيات، تعرضت إيطاليا لعدد من الفضائح الكبرى المرتبطة بالفساد، وأبرزها فضيحة "تانغينتوبولي" (Tangentopoli) التي كشفت عن شبكة معقدة من العلاقات الفاسدة بين رجال السياسة والاقتصاد، مما أدى إلى انهيار الأحزاب السياسية التي هيمنت على المشهد السياسي لعقود، هذه الفضيحة كانت بمثابة زلزال سياسي أدى إلى تراجع ثقة المواطنين في النظام السياسي برمته (Della Porta and Vannucci 1999, 65). ووفقاً لمجموعة من الباحثين فإن انتشار الفساد المؤسسي ليس فقط مسألة تتعلق بعدم الكفاءة، وإنما كان نتيجة أزمة هيكلية في النظام السياسي الإيطالي، إذ فشلت الأحزاب في تقديم حلول حقيقية للمشكلات العميقة التي تواجه البلاد، مما استغلته الحركات

الشعبوية لتقديم نفسها كقوى نظيفة وغير فاسدة تتحدث باسم "الشعب" ضد "النخب الفاسدة" (Della Porta 2000, 201)، إلى جانب ذلك، أدت سوء إدارة الموارد الاقتصادية دوراً محورياً في تأجيج السخط الشعبي، فقد فشلت الحكومات الإيطالية المتعاقبة في معالجة العديد من القضايا الاقتصادية الرئيسية كالبطالة، وتزايد الدين العام، وضعف النمو الاقتصادي. هذه الأزمات الاقتصادية أدت إلى زيادة التفاوت الاجتماعي وأضعفت الاستقرار السياسي، مما جعل الخطاب الشعبي يتصدر المشهد كبديل للسياسات التقليدية. فلم يكن الفساد وسوء الإدارة مجرد قضايا سياسية جرى نقدها، وإنما أصبحت جزءاً من الاستراتيجية الشعبوية، فقد استعملت الحركات الشعبوية هذه القضايا لتقويض شرعية المؤسسات التقليدية، إذ جرى تصوير الأحزاب السياسية والنخب الاقتصادية على أنها السبب الرئيس للأزمات التي يعاني منها المواطنون؛ فقاد كيببي غريلو وماتيو سالفيني استطاعوا توظيف هذا الخطاب بشكل فعال، وصوّروا أنفسهم كقوى معارضة للنظام القائم التي ستقوم "بتطهير" المؤسسات السياسية من الفساد، وتقديم حلول مباشرة للمشكلات الاقتصادية (Mudde and Kaltwasser 2017, 98)، بهذه الطريقة، ساعدت هذه الاستراتيجيات الشعبوية في تعبئة قطاعات واسعة من الناخبين، لاسيما أولئك الذين يعانون من البطالة والذين يشعرون بالعزلة؛ نتيجة تهميشهم من السياسات التقليدية، فهذه الاستراتيجيات كانت أحد الأسباب التي جعلت الأحزاب الشعبوية تصبح جزءاً مهماً من المشهد السياسي الإيطالي المعاصر (Norris and Inglehart 2019, 203)، ونتيجة لذلك فالفساد لم يكن مجرد قضية سياسية عابرة، وإنما أصبح جزءاً مركزياً من الهوية السياسية في إيطاليا، فقد أسهم في خلق حالة من الاستقطاب الحاد بين "الشعب" و"النخبة"، فجرى تصوير النخب السياسية والاقتصادية على أنها المسؤولة عن الأزمات التي تواجه البلاد، هذا الاستقطاب عد جزءاً من استراتيجية الحركات الشعبوية، وساعد في تجاوز الانقسامات الأيديولوجية التقليدية بين اليمين واليسار، وأدى إلى تحول كبير في النقاشات السياسية نحو قضايا أكثر مباشرة تتعلق بالعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية.

4. **الزيادة في الهجرة واللاجئين:** تُعدّ أزمة الهجرة واحدة من أبرز القضايا السياسية التي شكلت المشهد السياسي في إيطاليا في السنوات الأخيرة، فجرى استغلال هذه الأزمة من الحركات الشعبوية لتوسيع قاعدتها الشعبية وتعزيز خطابها القومي، فقد ترافق تدفق المهاجرين إلى إيطاليا مع مدد النزاع في مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مما منح الحركات الشعبوية فرصة لإعادة صياغة أجندتها السياسية عبر التركيز على قضايا الهجرة والحدود؛ وكان لهذه التحولات تأثيرات عميقة في السياسة الداخلية في إيطاليا وكذلك على علاقاتها بالاتحاد الأوروبي، ليصبح المهاجرون رمزاً لمجموعة من القيم التي استهدفتها الحركات الشعبوية (Mudde and Kaltwasser 2017, 88). لم تقتصر الحركات الشعبوية على استعمال الهجرة بشكل دفاعي فحسب، بل كانت أداة لتحدي النخب التقليدية في إيطاليا، فقد اتهمت هذه الحركات الحكومة الإيطالية بالتراخي في إدارة ملف الهجرة، مُعدةً أنها فشلت في حماية مصالح المواطنين في مواجهة هذه الأزمة؛ وعليه، أصبح الخطاب الشعبوي يركز على تصوير الحكومة كجهاز عاجز لا يستطيع التعامل مع تدفق المهاجرين غير المنظم، كما يظهر بعض قادتها في صورة "مدافعين" عن أمن الهوية الوطنية (Blyth 2013, 179). فاعتنقت منظمة (فرايتلي ديتاليا) التابعة لميلوني بشكل متزايد الخطاب المناهض للمهاجرين وكراهية الأجانب، وبشكل أكثر تحديداً، قبل الانتخابات، أثارت ميلوني حملة ضد الهجرة، وعرضت تجنب المهاجرين القادمين إلى إيطاليا عبر البحر، وبعد وصولها إلى السلطة، قامت بتشديد خطابها وسياساتها ضد الأجانب؛ في الواقع، قامت الحكومة الإيطالية الجديدة بسن قانون لمنع المنظمات غير الحكومية من إنقاذ وإحضار المهاجرين الذين يعانون من ضائقة في البحر الأبيض المتوسط بشكل فعال، ويخضع انتهاك هذا القانون لعقوبات إدارية وغرامات وحتى مصادرة سفنهم، وتعرضت الحكومة الإيطالية لانتقادات؛ بسبب قانون الهجرة الجديد الذي اعتمدته وتصرفاتها البطيئة لمساعدة المهاجرين المنكوبين. عدت الحركات الشعبوية الهجرة عنصراً رئيساً في بناء هويتها السياسية، إذ تمت عملية تصوير المهاجرين كتهديد للأمن القومي، ما يعكس رؤية شديدة القومية تُعزز من الانقسام الاجتماعي وتُكرس

مشاعر الخوف بين المواطنين الإيطاليين. كما إن أزمة الهجرة في إيطاليا كانت تمثل أيضاً تحدياً للعلاقات داخل الاتحاد الأوروبي، إذ كان الموقف الإيطالي من الهجرة يشكل مصدر خلاف دائم مع سياسات الاتحاد الأوروبي؛ في هذا الصدد، كانت الحركات الشعبوية الإيطالية تسعى إلى تصوير المواقف الأوروبية تجاه الهجرة على أنها فشلت في معالجة أزمات المهاجرين بشكل يراعي مصالح الدول الأعضاء. وقد أثارت هذه النزاعات بين الحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي قضايا سياسية كبيرة تمحورت حول حقوق الإنسان، وأزمات اللجوء، وأعباء توزيع المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة (Norris and Inglehart 2019, 219).

ونتيجة لما تقدم فإن صعود التيارات الشعبوية في إيطاليا لم يكن وليد عامل واحد، وإنما جاء نتيجة تفاعل معقد بين مجموعة الأزمات والأسباب، فبالرغم أن هذه الحركات نجحت في استقطاب شرائح واسعة من الناخبين، إلا أنها تطرح تساؤلات جدية حول مستقبل الديمقراطية الإيطالية، واستقرارها في ظل الخطاب الشعبوي المتنامي.

خامساً: أثر الخطاب الشعبوي في إيطاليا على القيم الديمقراطية

أثار صعود الخطاب السياسي في إيطاليا جدلاً واسعاً حول تأثيره في القيم الديمقراطية؛ فيرى بعض أن الشعبوية تمثل تهديداً للديمقراطية عبر تقويض المؤسسات وتعزيز الاستقطاب، في حين يرى آخرون أنها تسهم في تجديد الحياة السياسية، وزيادة تمثيل المواطنين؛ وفيما يأتي تحليل لأبرز التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذا الخطاب:

1. التأثيرات السلبية للخطاب الشعبوي في القيم الديمقراطية

أ. تقويض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية: يُعدّ الخطاب الشعبوي تهديداً مباشراً للبنية المؤسسية للديمقراطية الليبرالية في إيطاليا، فهو يروج لفكرة أن المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان والقضاء تخدم مصالح النخب فقط، مما يؤدي إلى فقدان الثقة الشعبية بها، يظهر هذا التقويض عبر محاولات تجاوز العمليات التشريعية، والضغط لتقليص استقلال القضاء، مما يزعزع مبدأ فصل السلطات الضروري لاستدامة الديمقراطية (Mudde 2019, 45).

ب. تعميق الاستقطاب السياسي والاجتماعي: يُعزز الخطاب الشعبي الانقسامات الحادة داخل المجتمع الإيطالي عبر صياغة خطاب يعتمد على الثنائية المتضادة: "الشعب النقي" في مواجهة "النخب الفاسدة"، هذا النهج يولد حالة من العداء المتبادل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يُضعف قيم التسامح والحوار الديمقراطي ويُحول الساحة السياسية إلى ساحة صراع مستمر بدلاً من فضاء للتفاوض والتفاهم (Pappas 2016, 78).

ج. تآكل الحريات المدنية: غالباً ما يستعمل القادة الشعبويون خطابهم لتبرير فرض قيود على الحريات المدنية، لاسيما حرية التعبير وحرية الصحافة، بحجة حماية "الإرادة الشعبية"، إذ يجري التضيق على وسائل الإعلام المعارضة وتقويض دور منظمات المجتمع المدني، وهذا يؤدي إلى بيئة سياسية خانقة تحدّ من التعددية الفكرية وتضعف الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية (Urbinati 2014, 102).

د. صعود النزعات القومية والانغلاق على الذات: يتسم الخطاب الشعبوي الإيطالي بتوجهات قومية متطرفة تدعو إلى الانغلاق على الذات ورفض التعاون الدولي، خاصة مع الاتحاد الأوروبي، إذ يؤدي هذا الانغلاق إلى تراجع مكانة إيطاليا في الساحة الدولية، ويُهدد التزاماتها بالقيم الديمقراطية العالمية كحقوق الإنسان والتضامن الدولي (Albertazzi and McDonnell 2015, 67).

هـ. تبسيط الخطاب السياسي وإضعاف الثقافة الديمقراطية: يقوم الخطاب الشعبوي على تبسيط القضايا السياسية المعقدة، مما يُقلل من جودة النقاش ويُشجع على اتخاذ قرارات غير مدروسة، إذ يجري تصوير الحلول السهلة كبدايل سريعة للمشكلات المعقدة، مما يُضعف الثقافة الديمقراطية القائمة على التفكير النقدي والحوار المفتوح (Norris and Inglehart 2019, 135).

2. التأثيرات الإيجابية للخطاب الشعبوي في القيم الديمقراطية

أ. تعزيز المشاركة السياسية: يسهم الخطاب الشعبوي في زيادة وعي المواطنين بالقضايا السياسية ويحفزهم على المشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية، مما يعمل على

تقوية الديمقراطية التشاركية، ويُقلل الفجوة بين الحاكم والمحكوم (Norris and Inglehart 2019, 123).

ب. تسليط الضوء على قضايا مهمّة: يطرح الخطاب الشعبي قضايا غالباً ما تُهملها النخب التقليدية كالبطالة والهجرة، مما يدفع صناع القرار لمعالجتها بفاعلية ويسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وإعادة توجيه السياسات لتلبية احتياجات الفئات المهمشة (Taggart 2003, 12).

ج. تحفيز الإصلاح المؤسسي: يدفع النقد الشعبي للمؤسسات القائمة نحو مراجعة آليات عملها وتحسين أدائها لتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يعمل على إصلاحات تشريعية وإدارية تزيد من كفاءة المؤسسات وتعزز من قدرتها على الاستجابة لتطلعات المواطنين (Canovan 1999, 11).

د. تقوية الهوية الوطنية: بالرغم من المخاطر المرتبطة بالنزعات القومية، إلا أن الخطاب الشعبي يمكن أن يعزز الشعور بالانتماء الوطني ويحفز المشاركة المجتمعية، إذ يمكن لهذا الشعور أن يكون حافزاً للعمل الجماعي من أجل تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية (Moffitt 2016, 142).

يتضح مما تقدم بأن للخطاب الشعبي في إيطاليا تأثيراً مزدوجاً على القيم الديمقراطية، فمن جهة، يسهم في تعزيز المشاركة السياسية، ويسلط الضوء على قضايا مهمّة، ويحفز الإصلاح المؤسسي، ومن جهة أخرى، يُهدد المؤسسات الديمقراطية، ويعزز الاستقطاب السياسي، ويقوض الحريات المدنية، مما يستدعي تبني استراتيجيات سياسية تعزز من الإيجابيات، وتحد من التأثيرات السلبية لضمان استدامة القيم الديمقراطية في إيطاليا.

النتائج والمناقشات:

أولاً: النتائج:

يمثل الخطاب الشعبي في إيطاليا ظاهرة سياسية معقدة ذات تأثيرات متباينة في القيم الديمقراطية؛ فقد كشفت الدراسة عن أبعاد متعددة لهذا الخطاب، فهو يعزز في بعض

الجوانب المشاركة السياسية ويطرح قضايا مختلفة، وفي المقابل يهدد استقرار المؤسسات الديمقراطية، ويغذي النزعات القومية التي تؤثر في السياسات الداخلية والخارجية. ومن بين النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

1. يُظهر البحث أن الخطاب الشعبي في إيطاليا يحمل تأثيرات متناقضة في الديمقراطية، فمن جهة، يسهم في زيادة التفاعل السياسي، ويحفز قطاعات واسعة من المجتمع، خصوصاً الفئات المهمشة أو تلك التي فقدت الثقة في الأحزاب التقليدية؛ ومن جهة أخرى، فإنه يعمل على تقويض المؤسسات الديمقراطية عبر التشكيك في شرعيتها، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في النظام السياسي؛ وأحد أبرز المظاهر الإيجابية للخطاب الشعبي هو تعزيز المشاركة السياسية، إذ يُعبّر المواطنون عن مواقفهم بشكل أكثر وضوحاً، ويزداد إقبالهم على الانتخابات والاستفتاءات؛ ولكن في المقابل، يعمل الخطاب الشعبي على التشكيك في فعالية المؤسسات الديمقراطية، مما يدفع بعض القادة الشعبويين لتبني سياسات تتجاوز القوانين والمؤسسات التقليدية، مما يضع الديمقراطية الليبرالية في موقف حرج.

2. شهدت إيطاليا في الأعوام الأخيرة استقطاباً سياسياً حاداً، ازدادت حدته مع صعود الأحزاب الشعبوية التي تبنت خطاباً يعتمد على الثنائية المتضادة بين "الشعب النقي" و"النخب الفاسدة"، مما أسهم في خلق انقسامات اجتماعية حادة، فباتت الأحزاب السياسية تستعمل هذا الخطاب لتعبئة الجماهير، واستقطاب أصوات الناخبين؛ هذا الاستقطاب جعل من الصعب التوصل لتوافقات سياسية مستقرة، مما أدى إلى حالة من الجمود السياسي، وعدم الاستقرار الحكومي، كما أن الخطاب الشعبي أسهم في تأجيج المشاعر القومية، مما انعكس على تعامل إيطاليا مع قضايا مثل الهجرة والسياسات الأوروبية المشتركة، فأصبح هناك رفض متزايد لأي سياسات تأتي على حساب "السيادة الوطنية".

3. أحد أهم الآثار السلبية للخطاب الشعبي هو إضعاف المؤسسات الديمقراطية عبر التشكيك المستمر في نزاهتها، فقد تبنت بعض الأحزاب الشعبوية خطاباً معادياً للبرلمان والقضاء ووسائل الإعلام، مدعية أنها تمثل مصالح "النخب الفاسدة" على حساب "الإرادة

الشعبية"، كما أن الحكومات الشعبوية في بعض الأحيان حاولت تقليص استقلالية القضاء أو التأثير في وسائل الإعلام لإحكام سيطرتها على المشهد السياسي؛ وعليه، يمكن القول إن استمرار الخطاب الشعبوي بهذه الطريقة قد يعمل على تحول النظام الديمقراطي إلى شكل من أشكال الحكم الاستبدادي المقنع، إذ يتم استغلال "الإرادة الشعبية" لتبرير سياسات تضر بالمؤسسات الديمقراطية.

4. اسهمت الأزمات الاقتصادية المتتالية في إيطاليا، بدءاً من الأزمة المالية العالمية عام 2008 وصولاً إلى أزمة الديون الأوروبية، في خلق بيئة ملائمة لنمو الخطاب الشعبوي؛ فقد وجدت الأحزاب الشعبوية فرصة لاستغلال معاناة المواطنين، مقدمين أنفسهم كبديل للأحزاب التقليدية التي عجزت عن تقديم حلول ناجعة. إذ إن ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، وتراجع مستوى الخدمات الاجتماعية، عملاً على تزايد مشاعر الإحباط بين المواطنين؛ وقد أدت الأحزاب الشعبوية على هذا الوتر عبر وعود بتوفير فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاتحاد الأوروبي، وفرض سياسات اقتصادية أكثر وطنية؛ ومع ذلك، فإن كثيراً من هذه الوعود كانت تفتقر لإستراتيجيات حقيقة وقابلة للتطبيق، مما جعلها مجرد أدوات شعبوية لكسب التأييد.

5. ارتبط الخطاب الشعبوي في إيطاليا بتوجهات قومية متزايدة انعكست بشكل واضح على سياسات البلاد تجاه الهجرة والاتحاد الأوروبي، فقد استغلت الأحزاب الشعبوية مسألة تدفق المهاجرين إلى إيطاليا من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مقدمة المهاجرين على أنهم تهديد اقتصادي واجتماعي وثقافي، هذا الخطاب أدى إلى تشديد السياسات المتعلقة بالهجرة، سواء عبر فرض قيود أكثر صرامة على منح اللجوء، أم عبر تبني سياسات أكثر عدائية تجاه الاتحاد الأوروبي، خصوصاً فيما يتعلق بتقاسم أعباء المهاجرين بين الدول الأعضاء، وقد أسهم هذا التوجه في زيادة التوترات بين إيطاليا وشركائها الأوروبيين، مما قد يؤدي إلى عزلة سياسية في المستقبل.

6. قد يعمل استمرار سياسات الخطاب الشعبوي لتراجع جودة الديمقراطية الإيطالية، إذ يترافق مع تآكل مبدأ الفصل بين السلطات، وتحجيم دور المعارضة السياسية، وتبني

سياسات قصيرة الأمد ترمي إلى تحقيق مكاسب انتخابية على حساب الاستقرار المؤسسي؛ فإذا استمرت الأحزاب الشعبوية في الهيمنة على المشهد السياسي، قد يؤدي ذلك إلى المزيد من التحديات على مستوى الحكم الرشيد، فيصبح صنع القرار أكثر خضوعاً للضغوط الشعبوية بدلاً من أن يستند إلى أسس عقلانية وسياسات مستدامة.

ثانياً: المناقشات

وعليه توضح النتائج السابقة إن الشعبوية ليست مجرد تحدٍ سياسي تقليدي، إنما ظاهرة تعيد تشكيل المشهد الديمقراطي بطرق معقدة، فبينما تعزز المشاركة السياسية، وتسهم في إدراج قضايا جديدة ضمن الأجندة السياسية، فإنها في الوقت ذاته تُضعف المؤسسات الديمقراطية، وتُفاقم حالة الاستقطاب السياسي، وعليه:

1. إن دراسة الخطاب الشعبوي في إيطاليا تُبرز إشكالية عميقة حول تأثيره في النظام الديمقراطي، فهو من جهة يوفر أداة سياسية لإعادة تشكيل المشهد السياسي وإعادة تمكين الفئات المهمشة، لكنه من جهة أخرى يشكل تهديداً لاستقرار الديمقراطية الليبرالية.

2. يمكن عدّ الخطاب الشعبوي بمثابة محفّز لإعادة هيكلة السياسات العامة، إذ أجبر النخب التقليدية على إعادة النظر في استراتيجياتها وتقديم سياسات أكثر استجابة لمطالب المواطنين؛ ومع ذلك، فإن خطورة الشعبوية تكمن في إمكانية تحولها إلى أداة لإضعاف الضوابط المؤسسية، وتقويض استقلالية القضاء والإعلام، مما يعرض الديمقراطية لمخاطر الإنزلاق نحو الحكم الاستبدادي.

3. إن العلاقة بين الشعبوية والديمقراطية تظل جدلية؛ فبينما تدّعي الأحزاب الشعبوية أنها تمثل الإرادة الشعبية وتعمل على استعادة السلطة من النخب، فإنها في الواقع قد تسهم في تقويض التعددية السياسية وتحويل السياسة إلى صراع صفري لا يقبل الحلول الوسط؛ كما أن استعمال الخطاب العاطفي والتبسيطي يحد من قدرة المواطنين على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة، مما يؤدي إلى استقطاب المجتمع وتعزيز النزعات القومية المتطرفة.

لذلك، فإن مواجهة تداعيات الشعبوية تتطلب تبني إصلاحات سياسية تعزز مناعة الديمقراطية ضد التأثيرات السلبية لهذا الخطاب؛ فمن بين هذه الإصلاحات، تعزيز الثقافة السياسية لدى المواطنين، وزيادة الشفافية في عمل المؤسسات، وتطوير سياسات اقتصادية عادلة تضمن الاستقرار الاجتماعي وتحد من استغلال الشعبوية لمشاعر الغضب والاستياء الشعبي؛ إذ إن نجاح الديمقراطية في احتواء الشعبوية يعتمد على قدرة النخب السياسية على تقديم بدائل واقعية، وجاذبة توازن بين تمثيل الإرادة الشعبية، والحفاظ على استقرار المؤسسات الديمقراطية.

الخاتمة:

يلحظ مما تقدم؛ أن الخطاب الشعبي في إيطاليا ليس مجرد ظاهرة سياسية عابرة، وإنما يمثل تحولاً هيكلياً في المشهد السياسي والديمقراطي، إذ أسهم في زيادة المشاركة السياسية، إلا أنه في المقابل عمل على إضعاف المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الاستقطاب السياسي والاجتماعي. فاستغلال الأحزاب الشعبوية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية لتقديم نفسها كبديل للنخب التقليدية، ساعد في تصاعد النزعات القومية والمعاداة للمهاجرين، وأثر بشكل مباشر في سياسات إيطاليا الداخلية وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي. وعليه توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات:

1. بالرغم من دورها في تحفيز المشاركة السياسية، فإن الشعبوية تقوض استقرار المؤسسات الديمقراطية عبر التشكيك في شرعيتها وتقليل ثقة المواطنين بها.
2. عزز الخطاب الشعبي الانقسامات داخل المجتمع الإيطالي، مما أدى إلى حالة من الجمود السياسي، وصعوبة تحقيق توافقات وطنية مستقرة.
3. أسهمت الأحزاب الشعبوية في تآكل مبدأ الفصل بين السلطات عبر تقليص استقلالية القضاء، والتشكيك في نزاهة البرلمان ووسائل الإعلام.
4. استثمرت الحركات الشعبوية في معاناة المواطنين الاقتصادية، لكنها لم تقدم حلولاً مستدامة، مما زاد من حالة عدم الاستقرار السياسي.

5. عمل الخطاب الشعبي على تصاعد التوجهات القومية، لا سيما في سياسات الهجرة، مما أثر في علاقة إيطاليا بالاتحاد الأوروبي وأحدث توترات داخلية وخارجية.
6. ركزت الحركات الشعبية على سياسات قصيرة الأمد ذات طابع عاطفي، بدلا من تقديم رؤى سياسية قائمة على التحليل العقلاني والاستدامة.
7. استمرار صعود الشعبوية دون إصلاحات هيكلية قد يؤدي إلى تراجع جودة الديمقراطية في إيطاليا، وزيادة احتمالات التحول نحو أنظمة حكم أقل التزاما بالقيم الديمقراطية. وبناءً على ما تقدم، فإن مواجهة هذه التحديات تستدعي تعزيز ثقافة المشاركة السياسية، وتحسين المؤسسات الديمقراطية ضد النزعات الشعبوية التي قد تؤدي إلى تقويض أسس النظام السياسي.

Acknowledgments

Funding statement: No funding available.

Conflict of interest statement: The authors declare no conflict of interest.

قائمة المصادر:

- إليزي، فانسان. 2018. *عصر جديد من الشعبوية*. ترجمة الزواوي بغوره. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ابن السعدي، الزواوي بغوره. 2019. "خطاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر" *مجلة التفاهم* 17، عدد 65 (يونيو): 135-158.
- <https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2019/065/pdf/08.pdf>
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. 2003. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.
- الاشعل، مريم حسني. 2019. "العولمة وصعود اليمين المتطرف الشعبي في أوروبا: فرنسا نموذجا". رسالة ماجستير. الجامعة اللبنانية/كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.
- الجاحظ، أبو عثمان بن عمر. 1998. *البيان والتبيين*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الجميلي، صدام مرير. 2009. *الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد*. بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.
- السهلي، ناصر. 2022. "انتصار أوروبان في المجر: صدمة يصل ارتدادها إلى بروكسل". *العربي الجديد*، 4 نيسان 2022.
- انتصار-أوروبان-في-المجر-صدمة-يصل-ارتدادها-إلى-بروكسل <https://www.alaraby.co.uk/politics/>
- الصادقي، سعيد. 2018. "الشعبوية: أبعادها وتأثيراتها السياسية" *مجلة نوات*، عدد 47 (ديسمبر): 72-87. www.academia.edu/43142157
- العنزي، عبد ربه عبد القادر حسن. 2021. "الشعبوية في الخطاب السياسي الفلسطيني: فتح وحماس نموذجا". *مجلة العلوم السياسية* عدد 62: 170-194.
- <https://doi.org/10.30907/jj.v0i62.594> .
- الكليالي، عبد الوهاب. 1979. *موسوعة السياسة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المضحكي، فهد. 2023. "حديث عن الشعبوية في أوروبا". صحيفة الأيام البحرينية، العدد 12572، 9 سبتمبر 2023.

<https://www.alayam.com/Article/courts-article/421289/Index.html>

بادي، برتران، وفيدال دومينيك. 2019. أوضاع العالم 2019: عودة الشعبويات. ترجمة نصير مروة. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

باهي، ريهام. 2017. "تداعيات صعود اليمين في أوروبا والولايات المتحدة". مجلة السياسة الدولية 53، عدد 208 (أبريل): 116-112. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-864002>

بشارة، عزمي. 2019. "الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية". مجلة سياسات عربية 7، عدد 40 (أيلول): 34-7. www.academia.edu/41335868

حمود، محمد علي. 2021. "دور النظريات المعاصرة في تحليل وتفسير السياسات العامة". مجلة دراسات دولية 20، عدد 84 (كانون الثاني): 147-117.

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-1255510>

خضير، عباس حسين. 2013. "الأحزاب اليمينية الشعبوية الأوروبية وصناعة السياسة الأمنية: حزب التجمع الوطني الفرنسي ورابطة الشمال الإيطالية 2015-2021". أطروحة دكتوراه، جامعة النهدين/ كلية العلوم السياسية.

داود، وفاء علي. 2023. "الشعبوية المعاصرة في تونس: ديمقراطية أم هجين تسلطي؟". مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية 3، عدد 1 (أبريل): 267-227.

Doi.10.21608/PSEJ.2022.173936.1038

عبد الرزاق، خالد طارق. 2019. "الشعبوية في سياسة اليمين الإسرائيلي". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

عمر، أحمد مختار. 2008. معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.

List of references:

Abd Al-Razzaq, Khalid Tareq. 2019. "Populism in the Politics of the Israeli Right." Unpublished PhD diss., University of Baghdad/ College of Political Science. (in Arabic).

Al-Ashaal, Maryam Hosni. 2019. "Globalization and the Rise of the Populist Far-Right in Europe: France as a Case Study." Master's thesis., Lebanese University/ Faculty of Law and Political and Administrative Sciences. (in Arabic).

Al-Jahiz, Abu Othman bin Omar. 1998. *Statement and Clarification*. Cairo: Al-Khanji Library. (in Arabic).

Al-Jumaili, Saddam Mareer. 2009. *The European Union and Its Role in the New World Order*. Beirut: Dar Al-Manhal Al-Lubnani for Printing and Publishing. (in Arabic).

Al-Kayyali, Abdul Wahab. 1979. *Encyclopedia of Politics*. Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing. (in Arabic).

Al-Mudhaki, Fahad. 2023. "A discussion on populism in Europe." *Al-Ayam newspaper (Bahrain)*. No.12572, September 9, 2023. <https://www.alayam.com/Article/courts-article/421289/Index.html> (in Arabic).

- Al-Saddiki, Said. 2018. "Populism: Its Dimensions and Political Effects." *Thawat Magazine*. No.47 (September): 72-87. www.academia.edu/43142157 /الشعبوية_أبعادها_وتأثيراتها_السياسية (in Arabic).
- Al-Sahli, Nasser. 2022. "Orban's Victory in Hungary: A Shock Reverberating to Brussels." *The New Arab*, April 4, 2022. <https://www.alaraby.co.uk/politics/> انتصار-أوربان-في-المجر-صدمة-يصل-ارتدادها-إلى-بروكسل (in Arabic).
- Al-anzi, Abdrabou A. H. 2021. "Populism in the Palestinian Political Discourse: The Fatah and Hamas Movements as a Model." *Political Sciences Journal* 62: 170–194. <https://doi.org/10.30907/jj.v0i62.594>. (in Arabic)
- Albertazzi, Daniele, and Duncan McDonnell. 2015. *Populists in Power*. London and New York: Routledge.
- Baccini, Leonardo, and Thomas Sattler. 2024. "Austerity, economic vulnerability, and populism." *American Journal of Political Science* (January): 1–17. <https://doi.org/10.7910/DVN/1OPRYA>
- Badie, Bertrand, and Dominique Vidal. 2019. *The State of the World 2019: The Return of Populisms*. Translated by Nasir Marwa. Beirut: Arab Thought Foundation. (in Arabic).
- Bahi, Riham. 2017 "The Implications of the Rise of the Right in Europe and the United States." *International Politics*, no. 208 (April): 112–116. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-864002> (in Arabic).
- Bishara, Azmi. 2019. "Populism and the Permanent Crisis of Democracy". *Journal of Arab Politics* 7, no 40 (September): 8-34. www.academia.edu/41335868 /الشعبوية_والأزمة_الدائمة_للديمقراطية (in Arabic).
- Blyth, Mark. 2013. *Austerity: The History of a Dangerous Idea*. Oxford: Oxford University Press.
- Bordignon, Fabio and Luigi Ceccarini. 2015. "The Five-Star Movement: A Hybrid Actor in the net of state institutions." *Journal of Modern Italian Studies* 20, no 4 (October): 454-473. doi.org/10.1080/1354571X.2015.1066112
- Canovan, Margaret. 1999. "Trust the People! Populism and the Two Faces of Democracy." *Political Studies* 47, no.1 (December): 2-16 doi.org/10.1111/1467-9248.00184
- Council of European Union General secretariat. 2021. "Populism" December 8, 2021. <https://www.consilium.europa.eu/media/53807/art-paper-on-populism-8-dec-2021.pdf>

- Dawood, Wafa Ali. 2023. "Contemporary Populism in Tunisia: Democratic or Authoritarian Hybrid?" *Journal of Political and Economic Studies* 3, no1 (April):227-267. Doi.10.21608/PSEJ.2022.173936.1038 (in Arabic).
- De la Torre, Carlos. 2017. "Populism and Nationalism in Latin America." *Journal of the European Institute for Communication and Culture* 24, no 4 (July): 375-390. doi.org/10.1080/13183222.2017.1330731
- De la Torre, Carlos. 2021. "What Do We Mean by Populism?" In *The Routledge Companion to Media Disinformation and Populism*, edited by Howard Tumber and Silvio Waisbord, 116–125. London and New York: Routledge.
- Della Porta, Donatella, and Alberto Vannucci. 1999. *Corrupt Exchanges: Actors, Resources, and Mechanisms of Political Corruption*. London. Routledge
- Della Porta, Donatella. 2000. "Social Capital, Beliefs in Government, and Political Corruption." In *Disaffected Democracies: What's Troubling the Trilateral Countries?*, edited by Susan J. Pharr and Robert D. Putnam, 202–228. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Hammoud, Mohammed Ali. 2021. "The Role of Contemporary Theories in Analyzing and Interpreting Public Policies." *International Studies Journal* 20, no. 84 (January): 117–147. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1255510> (in Arabic).
- Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din. 2003. *Lisan Al Arab*. Beirut: Dar Sader. (in Arabic).
- Ibn al-Saadi, Al-Zawawi Baghoura. 2019. "The Discourse of Populism in Contemporary Political Thought." *Al-Tafahom Journal* 17, no. 65 (June): 135–158. <https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2019/065/pdf/08.pdf> (in Arabic).
- Illizi, Vincent. 2018. *A New Era of Populism*. Translated by Al.Zawawi Baghoura. Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters. (in Arabic).
- Kazin, Michael. 2016. "Trump and American populism: old whine, new bottles." *Foreign Affairs*. October 6, 2016. <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2016-10-06/trump-and-american-populism>.
- Khudair, Abbas Hussein. 2013. "European Populist Right Parties and Security Policy Making: French National Rally and Italian Northern League 2015-2021" PhD diss., Al-Nahrain University/College of Political Science. (in Arabic).

- Kyle, Jordan and Limor Gultchin. 2018. "Populism in power around the world." SSRN. December 11, 2018. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3283962>
- Matteo, Dante Di, and Ilaria Mariotti. 2021. "Italian discontent and right-wing populism: determinants, geographies, patterns." *Regional Science Policy & Practice* 13, no.2 (April): 371-397. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1757780223000446?via%3Dihub>
- McDonnell, Duncan and Luis Cabrera. 2019. "The right-wing populism of India's Bharatiya Janata Party and why comparativists should care." *Democratization* 26, no. 3 (November): 484-501. doi.org/10.1080/13510347.2018.1551885
- Moffitt, Benjamin. 2016. *The Global Rise of Populism: Performance, Political Style, and Representation*. California: Stanford University Press.
- Molloy, David. 2018. "What is populism, and what does the term actually mean?" BBCNEWS. March 6, 2018. https://www.bbc.com/news/world-43301423?_x_tr_hist=true
- Mudde, Cas, and Cristobal R. Kaltwasser. 2017. *Populism: A Very Short Introduction*. New York: Oxford University Press.
- Mudde, Cas. 2004. "The populist Zeitgeist." *Government and Opposition* 39, no 4 (March):541-563. doi.org/10.1111/j.1477-7053.2004.00135.x
- Mudde, Cas. 2019. *The Far Right Today*. Cambridge, UK: Polity Press.
- Muller, Jan-Werner. 2016. *What is populism?* London: Penguin Books.
- Norris, Pippa, and Ronald Inglehart. 2019. *Cultural Backlash: Trump, Brexit, and Authoritarian Populism*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Omar, Ahmed Mukhtar. 2008. *Dictionary of the Contemporary Arabic Language*. Beirut: World of Books. (in Arabic)
- Pappas, Takis S. 2016. *Populism and Liberal Democracy: A Comparative and Theoretical Analysis*. New York: Oxford University Press.
- Skenderovic, Damir. 2017. "Populism: A History of the Concept." In *Political Populism: Handbook of Concepts, Questions and Strategies of Research*, edited by Reinhard C. Heinisch, Carolin Zwilling, and Einar Wiegand, 47–64. Baden-Baden, Germany: Nomos. <https://doi.org/10.5771/9783748907510>.
- Taggart, Paul. 2003. "The Populist Turn in the Politics of the New Europe." Paper presented at the Eighth Biennial International Conference of the European Union Studies Association, Nashville, TN, March 27–29. Accessed June 20, 2025. <https://aei.pitt.edu/2962/1/165.pdf>.
- Tarchi, Marco. 2015. "Italy: The Promised Land of Populism?" *Contemporary Italian Politics* 7, no 3 (September): 273-285. DOI:10.1080/23248823.2015.1094224

- Urbinati, Nadia. 2014. *Democracy Disfigured: Opinion, Truth, and the People*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Vaccari, Cristian. 2013. *Digital Politics in Western Democracies: A Comparative Study*. Baltimore, United States: Johns Hopkins University Press.
- Vampa, Davide. 2024. "The Political Economy of Populism in Italy". Promarket. May 10, 2024. <https://www.promarket.org/2024/05/10/the-political-economy-of-populism-in-italy/>
- Weyland, Kurt. 2017. "Populism: A Political-Strategic Approach." In *The Oxford Handbook of Populism*, edited by Cristóbal Rovira Kaltwasser, Paul Taggart, Pierre Ostiguy, and Carlos de la Torre, 48–72. Oxford: Oxford University Press.
- Yerly, Gregoire. 2022. "Right Wing populist parties bordering narratives in times of crisis: Anti -immigration discourse in the Genevan Borderland during the COVID -19 pandemic." *Swiss political science review* 28, no 4 (February): 675-695. doi.org/10.1111/spsr.12516